

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/43/735
21 October 1988
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الدورة الثالثة والأربعون
البندين ١٢ و ٩٦ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير
وللإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها
على الوجه الفعال

حق الشعوب في تقرير المصير وتطبيقه على الشعوب
الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو
الاحتلال الأجنبي

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل التقرير الأولي الذي أعده السيد انريكه برنالس
باليستيروس (بيرو) ، المقرر الخاص لمسألة استخدام المرتزقة ، الى أعضاء الجمعية
العامة ، عملاً بالفقرة ١٤ من قرار لجنة حقوق الانسان المتخذ في شباط/فبراير ١٩٨٨ .

مرفقتقرير أولي مقدم من المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان
عن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لاعتاق ممارسة
الشعوب لحقها في تقرير المصيرالمحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٧ - ١	أولا - مقدمة
٤	١١ - ٨	ثانيا - التقرير الأول للمقرر الخاص
٥	١٤ - ١٢	ثالثا - أنشطة المقرر الخاص
٦	٤٠ - ١٥	رابعا - زيارة أنغولا
٦	٢٩ - ١٥	ألف - وصف الزيارة
١٢	٤٠ - ٣٠	باء - ملاحظات عن الزيارة
١٦	٥٤ - ٤١	خامسا - الإطار الدولي لزيارة أنغولا
١٧	٤٦ - ٤٢	ألف - الارتزاق كعنصر في النزاع الإقليمي
١٩	٥٤ - ٤٧	باء - عملية المفاوضات الجارية
٢١	٦٣ - ٥٥	سادسا - الاستنتاجات
٢٣	٦٩ - ٦٤	سابعا - التوصيات

أولا - مقدمة

١ - قررت لجنة حقوق الانسان ، في دورتها الثالثة والاربعين ، تعيين مقرر خاص معني بمسألة المرتزقة . ونص قرار اللجنة ١٦/١٩٨٧ ، المتخذ في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، في الفقرة ١ منه ، على أن تقرر اللجنة "... تعيين مقرر خاص لمدة سنة واحدة لدراسة مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الانسان واعاقه ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير" . كما يرجو هذا القرار من المقرر الخاص أن يقدم تقريراً الى اللجنة في دورتها الرابعة والاربعين عن أنشطته المتعلقة بهذه المسألة (الفقرة ٦) .

٢ - وتوجد السلائف المباشرة لهذا القرار في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٦ وقرار الجمعية العامة ١٠٢/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ . ويحث القراران المذكوران ، في الفقرة ٦ من كل منهما ، لجنة حقوق الانسان على تعيين مقرر خاص لهذا الموضوع بغية اعداد تقرير تنظر فيه اللجنة في دورتها الرابعة والاربعين .

٣ - وأعلن البيان الصحفي HR/2062 ، المؤرخ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، قيام رئيس لجنة حقوق الانسان في دورتها الثالثة والاربعين بتعيين المقرر الخاص . وعقب التشاور مع أعضاء مكتب اللجنة ، قرر الرئيس تعيين السيد انريكة برنالم باليستيروس (بيرو) مقراً خاصاً للجنة معنياً بمسألة المرتزقة .

٤ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ٩٦/٤٢ ، الذي رحبت فيه "مع الارتياح بقيام لجنة حقوق الانسان مؤخراً بتعيين مقرر خاص ..." (الفقرة ٨) ، سيقدم تقريراً الى اللجنة في دورتها الرابعة والاربعين . كما يطلب هذا القرار "... احالة التقرير الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين" .

٥ - وقدم المقرر الخاص تقريره الأولي عن مسألة استخدام المرتزقة ، الى لجنة حقوق الانسان في دورتها الرابعة والاربعين (الوثيقة A/CN.4/1988/14 ، المؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨) . وبعد أن نظرت اللجنة في التقرير ، اتخذت القرار ٧/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، والقرار ٣٠/١٩٨٨ المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ ، اللذين قررت فيهما تمديد ولاية المقرر الخاص لفترة سنتين . وفلا عن ذلك ينص القرار ٧/١٩٨٨ في الفقرة ١٤ منه على ما يلي :

"تطلب من المقرر الخاص أن يقدم الى اللجنة في دورتها الخامسة والاربعين تقريراً عن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لاعاقه ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير ، مصحوباً باستنتاجاته وتوصياته ، وأن يقدم كذلك تقريراً أولياً الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي" .

٦ - واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدوره القرارين ١٢٦/١٩٨٨ و ١٢٩/١٩٨٨ المؤرخين في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٧ ، اللذين وافق بموجبهما على قراري اللجنة ٧/١٩٨٨ و ٣٠/١٩٨٨ على التوالي .

٧ - وتلبية للطلبات الواردة في القرارات المذكورة أعلاه ، يتشرف المقرر الخاص بتقديم هذه الوثيقة كي تنظر فيها الجمعية العامة بوصفها تقريره الثاني عن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الانسان واعاقه ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير . وهذا التقرير يركز على الزيارة التي قام بها المقرر الخاص لانغولا بدعوة من حكومة ذلك البلد ، كيما يرقب على الطبيعة ما ينجم عن أنشطة المرتزقة من آثار على حالة التمتع بحقوق الانسان في افريقيا الجنوبية الغربية .

ثانياً - التقرير الاول للمقرر الخاص

٨ - وفقاً لما ذكر أعلاه ، قُدم التقرير الاول للمقرر الخاص الى لجنة حقوق الانسان في دورتها الرابعة والاربعين . واستكمالا لعرض المشكلة ، استعرض التقرير تاريخ الارتزاق ووجه الانتباه الى ممارسات المرتزقة الحالية التي تضر بحق الشعوب في تقرير المصير ، وقدم معلومات عن المعالجة الدولية للشكاوى ، وعن الحالة الراهنة للقانون الدولي المتعلق بهذا الموضوع ، والصكوك النافذة بشأن الارتزاق ، وعمل لجنة الامم المتحدة المخصصة لموضوع صياغة اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم . وناقش التقرير باستفاضة ما ورد من شكاوى بشأن أنشطة المرتزقة والاحكام التشريعية التي سنتها بعض الدول لمكافحة ممارسات المرتزقة والمعاقبه عليها .

٩ - وتضمن الجزء الموضوعي من التقرير اقتراحات تتعلق بدراسة نماذج أنشطة المرتزقة ، بهدف توفير فهم أفضل للأشكال المختلفة لهذه الممارسة التي يدينها

المجتمع الدولي ، وخص حيزا كبيرا لتحليل تعريف "المرتزق" . ونوّه التقرير بالتعريف الوارد في المادة ٤٧ من البروتوكول الاضافي الاول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، بوصفه خطوة الى الامام ، ولكنه وجه الانتباه ايضا الى الجهود التي تبذل حاليا لتوسيع نطاق هذا التعريف وصله بغية تعزيز فعاليته السيامية والقانونية بوصفه وسيلة لمنع الارتزاق وأنشطة المرتزقة والمعاقبة عليهما .

١٠ - وذكر التقرير الاول ضمن ما خُص اليه من استنتاجات أن "ممارسات المرتزقة قد ازدادت حجما ونسبة ، وانتشرت من افريقيا الى قارات أخرى ، وغدت ظاهرة أكثر تعقيدا نظرا لتنوع أشكال التنظيم والتدخل التي تم استحداثها" (الوثيقة E/CN.4/1988/14 ، الفقرة ١١٣) وخُص التقرير كذلك ، على غرار ما جاء في قرارات الأمم المتحدة العديدة بشأن هذا الموضوع ، الى أن الارتزاق "ينطوي على انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان والحق في تقرير المصير" (المرجع نفسه ، الفقرة ١١٤) . وأشارت الاستنتاجات الاخرى الى خصيصة عدم الشرعية التي تميز الارتزاق طبقا للقانون الدولي ، والى عدم وجود قواعد في القانون الدولي الوضعي تدين إدانة مباشرة ممارسات المرتزقة وتحدد التزامات الدول في هذا المجال ، كما أشارت الى أنه نتيجة لكون ممارسات المرتزقة تتخذ اشكالا متنوعة فإنها خارج نطاق التعاريف الموضوعة للمنازعات المسلحة الدولية ، مما يوجب شغرات قانونية يلزم سدها . وخُص التقرير في الختام الى أن المجالات الرئيسية لأنشطة المرتزقة توجد في الجنوب الافريقي وتوجد ، وفقا للشكاوى الواردة ، في أمريكا الوسطى ، ومن ثم ينبغي إبقاء المسألة قيد الاستعراض .

١١ - واشتمل الجزء الاخير من التقرير على عدد من التوصيات ذات الطابع الاول التي تهدف عموما الى تحقيق توافق في الآراء يفضي الى القضاء الفعّال على ممارسات المرتزقة . واشتمل التقرير كذلك على التوصية بمواصلة دراسة الشكاوى الواردة عن أنشطة المرتزقة في عدة أماكن من افريقيا وأمريكا اللاتينية ، بغية التحقق من صحتها وتحديد نطاقها وما يترتب عليها من آثار وبحث احتمال مسؤولية أطراف ثالثة عنها (المرجع نفسه ، الفقرة ١٢٥) .

ثالثا - أنشطة المقرر الخاص

١٢ - قام المقرر الخاص إثر تمديد فترة ولايته بالاتصال مرة أخرى بحكومات الدول الاعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات والوكالات الدولية والهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة فضلا عن المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس

الاقتصادي والاجتماعي ، من أجل الحصول على معلومات موشوقة عما يتعلق بولايتيه . وبالإضافة الى ذلك ، اتصل المقرر الخاص بالعلماء والخبراء بالموضوع ليلفت انتباههم الى تقريره الاول ، والتماسا لآرائهم وتعاونهم كلما كان ذلك مجديا في النظر الموضوعي في المشاكل التي تثيرها ممارسات المرتزقة . ويتوقع مركز حقوق الانسان وصول الردود على هذه الرسائل قريبا ، وسيتم ادراجها في التقرير الذي سيقدمه المقرر الخاص الى لجنة حقوق الانسان في دورتها الخامسة والاربعين .

١٣ - وقد سافر المقرر الخاص الى جنيف في أواخر تموز/يوليه لإجراء مشاورات مع مركز حقوق الانسان والتخطيط لأنشطته التالية ، وعقد أثناء اقامته هناك اجتماعا مع ممثلي لجنة المليب الاحمر الدولية في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، وناقش معه المسائل المتعلقة بوجود المرتزقة في الجنوب الافريقي ، في إطار معنى تعريف "المرتزق" الوارد في المادة ٤٧ من البروتوكول الاول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ .

١٤ - وفي ٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، بدأ المقرر الخاص أول زيارة ميدانية يقوم بها لانغولا . وترد تفاصيل تلك البعثة في الفرع التالي . وهناك خطة للقيام بزيارة ميدانية لنيكاراغوا كجزء من الأنشطة المقبلة التي سيضطلع بها المقرر الخاص عقب تقديم تقريره وذلك استجابة للدعوة التي قدمتها حكومة ذلك البلد الى المقرر الخاص في نطاق ولايته .

رابعا - زيارة أنغولا

ألف - وصف الزيارة

١٥ - بناء على دعوة من حكومة أنغولا ، وصل المقرر الخاص الى لواندا صباح يوم ٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ وبمحبته اثنان من موظفي مركز حقوق الانسان . واستقبله في مطار لواندا مدير المراسم بوزارة الخارجية الذي أكد من جديد استعداد بلده التام للتعاون مع المقرر الخاص في تنفيذ ولايته .

١٦ - وقام المقرر الخاص في مساء ذلك اليوم بزيارة مكاتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وأجرى بعد ذلك نقاشا مع اثنين من ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لواندا . وأشار الاثنان الى الاعتداءات المتكررة التي تشنها مجموعات مسلحة على مخيمات اللاجئين المشمولة بالحماية من جانب المفوضية والواقعة داخل

أراضي أنغولا . وتتسبب تلك الاعتداءات في حدوث خسائر في الأرواح ، وانتهاكات لحقوق الأفراد المقيمين في المخيمات في السلامة والحرية والأمن الشخصي ، وأضرار مادية كبيرة . ومن أبرز الاعتداءات التي وقعت مؤخرا ، الاعتداءات التي وقعت في عام ١٩٨٨ على مخيم للاجئين الزائيريين في دوندو (كوانزا - نورت) ، وقد ارتكبتها مجموعة مسلحة من لاجئي ماوا وأدت إلى مصرع فرد واحد . وبالإضافة إلى ذلك ، وقع إعتداء على مخيم للاجئين جنوب إفريقيا في كويلا (مالانج) في نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، قامت به مجموعة تابعة للاتحاد الوطني لتحقيق الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) مما نجمت عنه أضرار قدرت بـ ٨٠ ٠٠٠ دولار . وفي ٣١ أيار/مايو ١٩٨٨ ، قامت مجموعة أخرى من يونيتا بالهجوم على مخيم للاجئين من زائير في سانتا إيولاليا ، ناموانغونغو (بنغو) ، أصيب فيه شخص واحد بجراح وخطف شخص آخر ، وقدرت الأضرار المادية بـ ٢٨٥ ٠٠٠ دولار . إلا أن أفدح خسارة في الأرواح نتيجة للاعتداء على مخيمات اللاجئين في أراضي أنغولا ، يرجع تاريخها إلى عام ١٩٧٨ ، عندما هاجم جيش جنوب إفريقيا مخيما للاجئين الناميبيين في كاسينغا (هويلا) ، فقتل أكثر من ٦٠٠ شخص وجرح أكثر من ١ ٥٠٠ شخص وخطف عدد يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ شخص . ويجدر في هذا الصدد أيضا التذكير بالهجوم الذي شنه في ٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ ما كان يسمى عندئذ بالجيش الروديسي ، على مخيم للاجئين الزيمبابويين في يوما - لوينا (موكسيكو) خلفا وراءه أكثر من ١٦٠ قتيلا و ٥٣٠ جريحا .

١٧ - وفي ٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، زار المقرر الخاص مكتب حركة التحرير التابع للمؤتمر الوطني الإفريقي ، حيث عقد اجتماعا مطولا مع السيد جو موديس عضو اللجنة التنفيذية ورئيس الجناح العسكري لتلك المنظمة ، الذي كان بمحبته ثلاثة آخرون من أعضاء المؤتمر الوطني الإفريقي . ووصف السيد موديس بالتفصيل الهجمات المسلحة المختلفة على أعضاء منظمته وعلى مكاتب المؤتمر الوطني الإفريقي في عدة بلدان . وأدان هجوم رجال مباحث يونيتا على بيت مزرعة على بعد نحو ٤٠ كيلومترا من كويلا في شمالي أنغولا في آذار/مارس ١٩٨٨ . وكان سكان بيت المزرعة من الأعضاء المدنيين في المؤتمر الوطني الإفريقي ، كما كانت الأمم المتحدة تمول البرامج الزراعية للمزرعة . وطبقا للمعلومات الموفرة ، فقد سحب أعضاء يونيتا الذين هاجموا بيت المزرعة أشخاص من البيض يتكلمون الفرنسية ولغة الأفريكانز فيما بينهم ، مما دل على أنهم مرتزقة ماجورون لجنوب إفريقيا . وعقب الهجوم ، تم التعرف على جثث ٦٧ من الضحايا وبالإضافة إلى ذلك ، أفادت التقارير بأن نساء عديدات اغتصبن قبل قتلهن وبأن عددا غير معلوم من الأطفال قد اختطفوا . وانسحب المهاجمون من المنطقة بعد تصوير فيلم بالفيديو ووضع الغنام حول بعض المنازل . ودمروا أيضا جرارات وملابس وأدوات زراعية وسرقوا إمدادات غذائية وأشعلوا النيران في عدة أماكن .

١٨ - وانتقل السيد موديس الى شرح الاعتداء الذي تعرض له السيد شابو مبيكي مدير الإعلام بالمؤتمر الوطني الافريقي في لوساكا بزامبيا في سنة ١٩٨٦ . وقد ألقى القبض على أحد مواطني نيوزيلندا في الوقت الذي كان يحاول فيه وضع جهاز متفجر في منزل السيد مبيكي . واعترف المعتقل بأنه كان يعمل لحساب حكومة جنوب افريقيا وقد حكم عليه بالسجن لمدة ١٨ شهرا . وأفادت التقارير بوقوع هجمات مماثلة في أماكن في لونغستون بزامبيا ، وفي مكاتب المؤتمر الوطني الافريقي بلندن . وأفاد السيد موديس أيضا بحدوث هجوم على ممثل المؤتمر الوطني الافريقي في بلجيكا في آذار/مارس ١٩٨٨ ، وقد اكتشف ذلك الممثل وجود ١٧ كيلوغراما من الديناميت تحت سيارته ، وفي اليوم التالي أطلق الرصاص على نفس الشخص في إحدى الكنائس وأصيب إصابة بالغة . ومن المعتقد أن تكون مجموعة المعتدين قد فرّت الى باريس ، حيث اغتيل دولسي سبتمبر ممثل المؤتمر الوطني الافريقي الذي كان قد تلقى عدة تهديدات بالقتل ولكنه لم يحظ بأي حماية من قبل الشرطة الفرنسية . وأخيرا ، وقع السيد ألبى ساشز ، وهو محامي المؤتمر الوطني الافريقي في مابوتو ، ضحية حادث إلقاء قنبلة على سيارته ، وأصيب في الحادث بإصابات شديدة .

١٩ - وفي الختام ، قال السيد موديس إن منظّمته ترى أن جميع الهجمات قد خطّطت من قبل حكومة جنوب افريقيا التي استخدمت في بعض الحالات عناصر من المرتزقة . ولم تسفر ، حتى الآن ، التحقيقات القانونية الجارية أمام محاكم المملكة المتحدة وفرنسا عن توفر أي معلومات من شأنها أن تساعد في إلقاء الضوء على هذه الحوادث أو اكتشاف هوية الجناة .

٢٠ - وفي ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، عقد المقرر الخاص اجتماعا مع السيد انتيرو إيسرو المدعي العام لجمهورية أنغولا ، الذي أشار الى محاكمة العديد من المرتزقة أمام المحاكم الأنغولية في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ . وأوضح أن الأشخاص المعنيين كانوا من أفراد جيوش أخرى وجندتهم القوات المسلحة لجنوب افريقيا فرادى ، مما لا يدع مجالا للشك في وضعهم كمرتزقة . وأكد أيضا أن العملية القضائية راعت الضمانات الإجرائية العادية ، وأُتيح للمتهمين الإدلاء بأقوالهم في المحكمة على النحو الواجب فيما يتصل بالجرائم التي اتهموا بارتكابها . وأسفرت هذه الدعاوي عن الحكم على خمسة أشخاص بالإعدام وعلى الباقين بالسجن مدى الحياة . وأُطلق سراح الأخيرين فيما بعد بناء على طلب عدة حكومات .

٢١ - ووجه المدعي العام الانتباه أيضا الى القانون رقم ٧٧/٤ المؤرخ في ٢٥ شباط/فبراير بشأن توقي حدوث جريمة الارتزاق ومكافحتها ، وتنص المادة ١ منه على الحكم

بالإعدام أو بالسجن لمدة تتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ سنة لمن تثبت إدانتهم بارتكاب تلك الجريمة . بيد أن ذلك القانون لم يطبق حتى الآن في أي قضية معينة . وأكد المدعي العام أن أنشطة المرتزقة مستمرة ضد الشعب الأنغولي وتُموّل في جميع الحالات عن طريق جنوب افريقيا التي ركزت عناصر المرتزقة فيما يسمى "كتيبة الجاموس" (Buffalo Battalion) . وكان من بين الأجانب الذين ينتمون لتلك الكتيبة ، أشخاص من أصل أنغولي وبرتغالي . ومن ناحية أخرى ، ذكر المدعي العام أن رجال حرب العصابات المنتهين إلى يونيتا أنغوليون ولذلك فإنهم من غير المرتزقة حيث أنهم لا يحملون جنسية أخرى ، وذلك من المعالم المميزة لمفهوم الارتزاق المقبول بوجه عام .

٢٢ - وفي ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، زار المقرر الخاص مقر المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في لواندا ، واجتمع مع السيد جيسايا نيامو ، عضو اللجنة المركزية لسوابو والسيدة جوهانا زوس عضو ادارتها القانونية . وذكر ممثلا سوابو أنهما كان هدفين لهجمات مسلحة متكررة قام بها مرتزقة ينتمون إلى جنسيات مختلفة ، وقد جندتهم جميعا جنوب افريقيا ضمن قواتها المسلحة . ومنذ أوائل ١٩٧٦ ، استخدمت جنوب افريقيا مرتزقة اسرائيليين فيما يسمى "بعملية رحلة القنص" (Operation Safari) . التي نفذت في ناميبيا ضد سوابو . وبالمثل ، ظهر في سنة ١٩٧٨ دليل على أن جيش جنوب افريقيا يضم جنودا يتكلمون البرتغالية (من أنغولا) وآخرين يتكلمون الاسبانية (شيليون) . وبالتالي ، شكّلت كتيبتان لجيش جنوب افريقيا في ناميبيا (الحادية والثلاثون والثانية والثلاثون) . وقد عرفت الأخيرة باسم "كتيبة الجاموس" واقتصرت تشكيل الكتيبتين على المرتزقة من بلدان مختلفة (أنغولا وزمبابوي والولايات المتحدة وكندا وعدة بلدان أوروبية مختلفة) . وطبقا لما ذكره ممثلا سوابو ، فإن الكتيبتين استخدمتا من قبل جنوب افريقيا للتجسس على منظمتهما ، متخفين أحيانا في شكل مقاتلي سوابو ، وهما ترتكبان كافة أنواع الفظائع في الاقليم الناميبي . وعلى هذا الاساس ، جندوا أيضا ناميبيين من السود ليعلموا في فرق الموت بقيادة أفراد من البيض ، وقد ارتكبوا أسوأ الجرائم ضد السكان المدنيين . وأشير ، بوجه خاص ، إلى تجنيد ناميبيين من جماعة "بوشمان" القبلية ، وهم ينتمون أساسا إلى الكتيبة الحادية والثلاثين لجيش جنوب افريقيا . وبهذه الطريقة ، ستصبح ناميبيا مركزا لأنشطة المرتزقة ، بدعم من جنوب افريقيا ، ويمكن أن تنفذ انطلاقا منها أعمال العدوان ضد الدول المجاورة .

٢٣ - وأبلغ الممثل الخاص لسوابو المقرر الخاص أيضا أنه تم أسر عدد من المرتزقة في عام ١٩٧٨ . وكان أحدهم يحمل ثلاث جنسيات من ثلاثة بلدان هي جنوب افريقيا وهولندا

والمملكة المتحدة ، وكان هناك مرتزق آخر يتكلم الاسبانية ، غير أنه لم تعرف جنسيته لأنه مات متأثرا بجراح كان قد أصيب بها . وفي الوقت نفسه ألقى القبض على إثنين من المرتزقة السود ، أحدهما من زمبابوي ، والثاني من موزامبيق وكان الإثنين قد أعيد تأهيلهما وانضما الى سوابو .

٢٤ - وأخيرا أبلغ المسؤولون في سوابو المقرر الخاص ان ممثلي سوابو في الخارج كثيرا ما يتعرضون لاعتداءات مسلحة ، وقالوا إنهم يرون أن مرتكبي هذه الهجمات هي عناصر من المرتزقة مأجورين من جنوب افريقيا . ففي عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٤ ألقى القبض في المملكة المتحدة على إثنين من المرتزقة ، أحدهما من السويد والثاني من مواطني هولندا ، واتهما بشن هجوم على مكتب سوابو في لندن وسرقة وشاق من المكتب . وبالإضافة الى ذلك فقد تعرض إثنان من ممثلي سوابو في زمبابوي وجمهورية تنزانيا المتحدة للاعتداء عليهما بالسلاح أو بالمتفجرات .

٢٥ - وفي هذا اليوم نفسه ، اجتمع المقرر الخاص بممثلي مكتب مفوض الامم المتحدة لناميبيا في لواندا . وقد أبلغاه أن أنشطة المرتزقة تتسبب في حدوث خسائر كبيرة في الارواح . ولذلك فإن القانون الوطني يعاقب على هذه الأنشطة بصورة كافية . وأشار ، في هذا السياق ، إلى أعمال التخريب التي ارتكبتها عناصر من المرتزقة في كابيندا ، شمالي أنغولا ، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وقال إن مواطنا فرنسيا ، كان قد أصيب في عمليات التخريب هذه وألقى القبض عليه في وقت لاحق ، ذكر أن جنوب افريقيا كلفته بارتكاب أعمال تخريب لتدمير بعض الجسور في ناميبيا ، وقال إنه أرسل بعد ذلك بعام الى موزامبيق في إطار عملية لتبادل الاسرى . وقال الموظفان إنهما يعتقدان أن كثيرين من المرتزقة الذين تستخدمهم جنوب افريقيا في ناميبيا جاءوا من روسيا ومن الولايات المتحدة ، ففي أحيان كثيرة تظهر في صحف الولايات المتحدة اعلانات بشأن تجنيد المرتزقة . ومن الواضح أن سلوك المرتزقة سلوك وحشي ، إذ أنهم يقتلون المدنيين ، وهم يشكلون عقبة أمام تمتع شعب ناميبيا بحقوق الانسان ، ولاسيما حق هذا الشعب في تقرير المصير .

٢٦ - وفي اليوم نفسه ، اجتمع المقرر الخاص بالسيد فرانكا فان - دونيم ، وزير العدل ، الذي أعرب عن آراء مماثلة لتلك الآراء فيما يتعلق بأنشطة المرتزقة ، ولاسيما المرتزقة في "كتيبة الجاموس" التابعة لجيش جنوب افريقيا والتي أسسها فهم العمليات التي قامت بها على أنها عمليات تخريب أو هجمات ضد أمن الدولة . ومع ذلك ، فقد قال إن المرتزق ، وفقا لما نمت عليه اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية ،

هو شخص أجنبي يتلقى أجرا خاصا سواء نقدا أو عينا . وقال إنه يعتقد أن هناك حاجة الى القيام بعمل دولي لحظر الارتزاق كما حدث بالنسبة للقرصنة وغيرها من الجرائم الدولية . وهناك أيضا حاجة الى وضع تشريعات محلية للمعاقبة على أعمال الارتزاق ، وبهذا يتم تشجيع وضع أحكام قانونية عالمية لقمع هذه الجريمة والمعاقبة عليها .

٢٧ - وقد استمر المقرر الخاص في الاضطلاع بأنشطته في ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، إذ عقد اجتماعا مع السيد فينانسيو دا سيلا مورا نائب وزير الخارجية الذي أبلغه بنتائج المفاوضات الجارية مع جنوب افريقيا والرامية إلى إنهاء النزاع بين البلدين حول ناميبيا . والمج إلى أن جيش جنوب افريقيا سوف يبدأ في الانسحاب من أراضي أنغولا في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . وأن ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ سيكون بداية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي سيمنح شعب ناميبيا بموجبه حقه في تقرير المصير . وفي مقابل ذلك تعهد الانفوليون والكوبيون بسحب القوات الكوبية من أراضي أنغولا . انسحابا مرحليا ولكنه كامل . وتوجد حاليا ، نتيجة لتلك الاتفاقات ، حالة توقف فعلية للأعمال العدوانية بين أنغولا وجنوب افريقيا . ومع هذا فما زال من الضروري أن يسوّى النزاع الداخلي بين حكومة أنغولا وجماعات المفاوضير التابعة ليونيتا ، وقال إنه يرى أن هذه مسألة داخلية بين الانفوليين أنفسهم . وقال نائب وزير الخارجية إنه لا بد من وضع نهاية للدعم الأجنبي الذي تتلقاه يونيتا ، ولاسيما من الولايات المتحدة وجنوب افريقيا . وهذا من شأنه أن يسهل التوصل إلى حل غير عسكري لهذا النزاع الداخلي عن طريق المصالحة والتكامل بين الشعب الأنغولي كله ، فيما أسماه بعملية "الرافة الوطنية" .

٢٨ - وأخيرا اجتمع المقرر الخاص في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ مع الميجور ماريو سيلادي اوليفيرا وهو ضابط في المخابرات الحربية وضابط استطلاع ومتخصص في مسألة المرتزقة الذين يجندون للخدمة في القوات المسلحة في جنوب افريقيا ، وخاصة في "كتيبة الجاموس" والكتيبة ٣٣ . وأشار إلى أن جنوب افريقيا اعترفت بأن "كتيبة الجاموس" موجودة منذ عام ١٩٨١ وأن قوامها حوالي ٣٠٠٠ رجل ، منهم رجال من أصل أنغولي (٦٠ في المائة) وعدد من مختلف الأوروبيين (٢٠ في المائة) وعدد من البيض من روديسيا الجنوبية سابقا (٢٠ في المائة) . أما الكتيبة ٣٣ فمكوّنة من ست سرايا وكانت قواعدهما في إقليم ناميبيا ، وقد قامت بأعمال ضد السكان المدنيين في ناميبيا أسفرت عن كثير من الخسائر في الأرواح في محاولاتها لجعل الطرق والمسالك المؤدية من ناميبيا إلى البلدان المجاورة ، لا سيما أنغولا ، مفتوحة دائما ولا يتحكم فيها أحد . وتستخدم هذه الكتيبة أسلحة حديثة وعربات خاصة مضادة للألغام صنعت في جنوب افريقيا

وبها أجزاء مصنوعة في شركة مرسيديس وتعرف باسم "عربات بافالو (الجاموس)". وتستخدم هذه الكتيبة أيضا طائرات عمودية حاملة للجنود. وقال اللواء سيلا إنه حدثت في مناسبات عديدة أن جيش أنغولا أسر مرتزقة ينتمون إلى "كتيبة الجاموس". وشاهد المقرر الخاص بعد ذلك شريط فيديو أنتجه تليفزيون البرتغال عن حياة وأنشطة بعض الأجانب الذين ينتمون إلى هذه الكتيبة.

٣٩ - وبعد ذلك بفترة قصيرة، توجه المقرر الخاص إلى المطار حيث ودّعه أعضاء إدارة المراسم في وزارة الخارجية. ووجه المقرر الخاص الشكر إلى حكومة أنغولا لما قدّمته من تعاون، منهيًا بذلك زيارته للبلد.

باء - ملاحظات عن الزيارة

٣٠ - ترد المعلومات التي يتلقاها المقرر الخاص من مصادر متنوعة وتبرهن على أن أنغولا وحركتي التحرير الوطني - سوابو (في حالة ناميبيا) والمؤتمر الوطني الأفريقي (في حالة جنوب أفريقيا) - هي ضحايا لأنشطة المرتزقة. ويرجع تاريخ هذه الأوضاع إلى سنة ١٩٧٥، ورغم مرور الوقت فقد استمر وجود المرتزقة وإن كانت حكومة جنوب أفريقيا ويونيتا اللتان عُيّنتا بالاسم في الشكاوى بوصفهما مرتكبي ممارسات المرتزقة، تنكران كليهما وجود هذه الممارسات وكذلك ما يُنسب إليهما من الاشتراك فيها.

٣١ - واستهدفت ممارسات المرتزقة تحقيق الأهداف التالية في آن معا: '١' مهاجمة مخيمات اللاجئين الواقعة في الأراضي الأنغولية، رغم أن هذه المخيمات تقع تحت حماية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ '٢' الإزعاج المتكرر لأعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي الذين يعيشون في الأراضي الأنغولية. والاعتداء كذلك على أعضاء تلك المنظمة الذين يمثلونها في البلدان الأخرى (زامبيا، موزامبيق، المملكة المتحدة، بلجيكا، فرنسا)؛ '٣' القيام بعمليات إبادة لأعضاء سوابو الذين يعيشون في أنغولا وغيرها من بلدان المنطقة (زامبيا وتنزانيا)، وبطبيعة الحال، في ناميبيا نفسها؛ '٤' وانتهاك سيادة أنغولا انتهاكا مباشرا، بغزو أراضيها عبر حدودها الجنوبية أو استخدام جماعات المفاويز مع قوات يونيتا للقيام بعمليات ضد سكان الأرياف أو تدمير الهياكل الأساسية للصناعة والاتصالات.

٣٢ - ويولي المقرر الخاص اهتماما خاصا لجمع معلومات محددة تساعد على تحديد عمليات المرتزقة وأشباه مسؤولية الذين يوظفون بهذه العمليات. وفي هذا الصدد

أوضحت الأدلة التي تم جمعها أن المسؤولية الأساسية عن هذه الأعمال تقع على يونيتا وحكومة جنوب افريقيا . ومن ناحية أخرى لم توجد أدلة كافية تبرهن على أن حكومة زائير تقوم بدور مباشر في أي من هذه الاحداث .

٣٣ - وفيما يتعلق بيونيتا وهو منظمة تخوض كفاحا مسلحا ضد حكومة أنغولا ، يوصف موضوعيا بالحرب الاهلية ، فمن الحقائق المعترف بها مع بعض التحفظات من جانب السلطات الانغولية أن مُفاوري الاتحاد هم من أهالي البلد الذين يواصلون القيام بأعمال عصيان ضد الحكومة . وطبقا للقانون الدولي فيما يتعلق بهذا الموضوع ، لا يمكن اعتبار مُفاوري الاتحاد ، إذا نُظر اليهم كجماعة ، بأنهم مرتزقة ، نظرا إلى أنهم ليسو من مواطني دول أخرى ، وهو شرط مقبول عموما لتمييز المرتزق . ومع ذلك ، تشير الادلة التي تم جمعها إلى أن الاتحاد يتلقى في الواقع تمويلا أجنبيا ، بصورة رئيسية من جنوب افريقيا والولايات المتحدة . وهذا العمل الذي يُشكّل في حد ذاته تدخلا ، لا يعد ارتزاقا ؛ على أن هذا التمويل يمكن استخدامه جزئيا في تجنيد وتمويل وتدريب المرتزقة واشراكهم في العمليات المسلحة ليونيتا . والواقع أن جميع المصادر تشير إلى وجود مرتزقة من مختلف الجنسيات ، فرنسيين ومن جنوب افريقيا وبرتغاليين وشيليين ، إلى آخر ذلك ، في أثناء الهجمات التي يقوم بها الاتحاد - وهؤلاء المرتزقة هم نفس الاشخاص الذين يقومون بالفعل بأعمال التخريب وارتكاب الجرائم ضد السكان المدنيين وضد القوات الانغولية النظامية . ومن الحقائق الهامة الاخرى أن الاتحاد يضم بين صفوفه أشخاصا مولودين في أنغولا ولكنهم يحملون الجنسية البرتغالية . وهؤلاء الافراد هم ، من الناحية الموضوعية ، أجنب وبالتالي يتحتم اعتبارهم مرتزقة .

٣٤ - وفيما يتعلق بالاتحاد وأعماله المسلحة ، يرى المقرر الخاص من المفيد أن يشير إلى أن السلطات الانغولية التي أجرى معها محادثات ترى أن الاولوية الاولى هي في اعتبار الحالة صراعا داخليا ، يتعيّن حلّه بالوسائل غير العسكرية واجراءات "الرافة الوطنية" ؛ ومن شأن وقف الدعم الخارجي للاتحاد بلوغ هذا الهدف . ومن الجلي أن تطور الصراع على أساس الخطوط العريضة المقترحة توا يعني أيضا نهاية وجود المرتزقة ، الامر الذي يعود بالنفع على طرفي النزاع وكذلك على المؤتمر الوطني الافريقي وسوابو ، وهما أيضا هدفان لانشطة المرتزقة التي يدعمها الاتحاد .

٣٥ - وكان هناك اتفاق عام بين المصادر على أن حكومة جنوب افريقيا مسؤولة مسؤولية مباشرة عن ممارسات المرتزقة التي تنزل الدمار بذلك الجزء من الجنوب

الافريقي . وكما يعرف الجميع ، تواصل جنوب افريقيا داخل اقليمها سياسة الفصل العنصري التي جلبت عليها ، فضلا عن الادانة الدولية التي هي جديرة بها ، مقاومة وطنية داخلية من جانب السكان السود المتضررين وكذلك منازعات مع بلدان خط المواجهة ، التي تشكو من أعمال العدوان التي تقوم بها تلك الدول . وفي معمران هذا التوتر الدولي ، رسمت حكومة جنوب افريقيا احتلالها العسكري لناميبيا ، وعرقلت تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يتضمن خطة استقلال ناميبيا وخاضت حربا غير معلنة ضد أنغولا ، مشتبكة في عمليات ازعاج متكرر وعمليات عسكرية على نطاق أوسع كاحتلال الاقاليم الجنوبية لانغولا التي تتاخم ناميبيا . ونشأت حالة مماثلة في موزامبيق . وعلاوة على ذلك ، تقدم جنوب افريقيا مساعدات مالية إلى يونيتا في حالة أنغولا ، وإلى حركة المقاومة الوطنية لموزامبيق (RENAMO) في حالة موزامبيق .

٣٦ - ويمكن اكتساب فهم أفضل للصراعات والتوترات التي ما انفكت تتزايد بين جنوب افريقيا وأنغولا منذ ١٩٧٥ من ادراك الفروق السياسية والاجتماعية - الثقافية والجغرافية - الاستراتيجية بين جنوب افريقيا والبلدان المتاخمة لها وأنغولا . وتتمثل الاهداف التي ربما حدت بحكومة جنوب افريقيا إلى انتهاج سياسة المواجهة والتدخل فيما يلي : ضمان بقاء واستمرار جنوب افريقيا كبقعة غربية بيضاء ، عن طريق اخضاع السكان السود وتنفيذ سياسة الابتلاع والتوسع العسكري ؛ والسيطرة على اقليم ناميبيا ومنع أو تأخير استهلاكها ، لاغراض اقتصادية ، وكذلك لمنع تكوين حكومات تمارس ما يطلق عليه نعت الراديكالية السياسية ؛ ومعارضة وجود الحكومات الاشتراكية في المنطقة ، مستخدمة الوسائل العسكرية والمقاطعة الاقتصادية للحيلولة دون رموخ دعائمها ؛ وأخيرا لتوفير الدعم الاقتصادي والعسكري لجماعات مثل يونيتا ، الامر الذي يؤدي في حالة انتصارها ، إلى قيام حكومات متحالفة ، على استعداد لقبول زعامة جنوب افريقيا في المنطقة ككل . وفي أي افتراض من الافتراضات المطروحة في هذا التحليل ، من الواضح أن حكومة جنوب افريقيا تنتهج سياسات فيها انتهاك للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، ولاسيما فيما يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها . ومن هذا المنطلق يمكن فهم سياسة التدخل على أنها التعبير الذي يجسد السياسة الحركية لحكومة جنوب افريقيا في هذه المسألة .

٣٧ - ولم تلجأ حكومة جنوب افريقيا إلى اعلان الحرب لكي تعزز سياستها الخارجية في الجنوب الافريقية ، وانما انتهجت بدلا من ذلك سياسة عسكرية على أرض الواقع سببت أضرارا مباشرة لناميبيا وكذلك لانغولا . ولتحقيق هدفها ، استخدمت جنوب افريقيا قواتها النظامية ، إلا أنها استخدمت أيضا المرتزقة . وتفسير الظاهرة الأخيرة

ذو شقين . فمن جهة هي تحافظ على أرواح أفراد قواتها المسلحة بعدم تعريضهم لعمليات فيها مخاطرة ، وبذلك تحمي أفراد السكان البيض الذين يجب ألا يُسمح بأي حال من الأحوال بتناقص أعدادهم ؛ ومن جهة أخرى ، تقي نفسها من الاتهام بالقيام بالأعمال الهجومية التي تُنسب مباشرة للمرتزقة بدلا منها ، مع تمكينها في الوقت نفسه من انكار اشتراكها في تجنيد المرتزقة والتخطيط العام للأعمال التي يتركبونها ، ودفع مسؤوليتها عن ذلك كله .

٣٨ - على أن جميع الاتهامات التي تطلقها حركات التحرير الوطني ، في أماكن الأحداث ذاتها ، والتي تطلقها أنغولا أيضا ، تؤكد الاشتراك النشط لحكومة جنوب افريقيا في ايجاد المرتزقة الذين يرتكبون أعمالا إجرامية كمحاولات الاعتداء على الأرواح والهجمات على المناضلين من أجل تقرير مصير السكان السود في جنوب افريقيا وناميبيا وأنغولا . وقد استخدمت أساليب مختلفة ، بما فيها تجنيد البيض للقيام باعتداءات فردية ، أو لتوفير التدريب العسكري وتوجيه العمليات ضد الأراضي الناميبية أو الانفولية . على أن أصرخ تلك الحالات تتمثل في تكوين كتيبتين ، وهما الكتيبة الحادية والثلاثون والكتيبة الثانية والثلاثون ، والاختيرة تعرف باسم "كتيبة الجاموس" ، التي تم تكوينها في الاقليم الناميبية كجزء من جيش جنوب افريقيا . وقد تلقى المقرر الخاص مواد وأقوالا من شهود تؤكد أن هذه الكتيبة موجودة وأن جنوب افريقيا اعترفت بها في عام ١٩٨١ . وهذه الكتيبة ليست وحدة نظامية تابعة لجنوب افريقيا ، وإنما قوة تتمتع بجميع خصائص جيش المرتزقة . وتشمل هذه الكتيبة التي تتألف قوتها الكاملة من ٢٠٠٠ رجل ، أجنب تم تجنيدهم وتمويلهم من قبل افريقيا (٤٠ في المائة من أفراد قوتها) وكذلك ناميبيين وأنغوليين . ولدى الكتيبة قواعد في ناميبيا ويقودها الاجانب ، ويعمل أفرادها ضد السكان الناميبيين وتقوم بانجازات داخل الاقليم عبر الحدود مع أنغولا . وتملك الكتيبة معدات حديثة متطورة ، وتدل عملياتها العسكرية على الاحتراف العسكري وروح المغامرة .

٣٩ - وطبقا لمادة سينمائية تمكّن المقرر الخاص من مشاهدتها ، لا تقوم "كتيبة الجاموس" ولا الكتيبة الحادية والثلاثون بعملياتها مدفوعة بأي دافع قومي ، وإنما تشتركان في حروب الشعوب الأخرى لأسباب تُعلن أحيانا صراحة (مناهضة الشيوعية) ، وتُخفي أحيانا أخرى (الاجر) . ويتضح من ذلك كله أن "كتيبة الجاموس" والكتيبة الحادية والثلاثين ، المؤلفة من رجال القبائل الناميبيين مثل البوشمان الذين حوّلوا إلى حرس عسكري لبريتوريا ، تتجلى فيهما جميع خصائص قوات المرتزقة العاملة ضد ناميبيا وأنغولا ، بقصد خدمة مصالح دولة شالشة في المنطقة ككل . وفي هذه

الحالة ، تشير الادلة المتجمعة إلى مسؤولية حكومة جنوب افريقيا ، رغم أن المادة السينمائية التي شاهدها المقرر الخاص تتضمن إنكارا من ضباط يشغلون رُتبا عالية في جيش جنوب افريقيا بأن أفراد الكتيبتين هم من المرتزقة . ورغم ذلك ، هناك حالات اعترف فيها سجناء من كلا الكتيبتين بأنهم مرتزقة ، ويدل هذا على استخدام ممارسات المرتزقة ضد ناميبيا وأنغولا في إطار مضمون المادة ٤٧ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ .

٤٠ - ويرى المقرر الخاص أن هذه الحقائق خطيرة للغاية وتؤثر على حياة الناس وحقوق الشعوب في تقرير المصير ، كما أنها تكشف عن موقف غدر متعمد مع سبق الإصرار وراء اللجوء إلى المرتزقة للقيام بأعمال إجرامية يُدينها المجتمع الدولي . ومن المعترف به أن أحكام المادة ٤٧ من البروتوكول الإضافي الأول تشير إلى المرتزقة ، إلا أن استمرار قيام ممارسات المرتزقة ، وصعوبة اثبات وجودهم ، والسهولة النسبية التي يمكن بها تمويه وجودهم بواسطة القوات الوطنية النظامية ، إلى آخر ذلك ، كل هذا يبدو أنه يشير إلى أنه ليس لدى الدول أي وسيلة قانونية دولية لحماية نفسها ضد عمليات من هذا النوع . وعلاوة على ذلك ، فإن اجتذاب المرتزقة من بلدان افريقية (زمبابوي وزائير وما إليها) ، وأوروبا وأمريكا الشمالية يشير إلى عدم وجود تشريعات داخلية تحظر صراحة تجنيد المرتزقة ، أو أن التشريعات القائمة محدودة فعاليتها القانونية ، مما يؤدي إلى أوضاع يزدري فيها القانون ويُجند فيها الأفراد في عصابات مرتزقة تعمل مع جماعات المتمردين أو ترتبط مباشرة بالأنشطة العسكرية لدول ثالثة . وهذا يعزز الرأي الذي طرحه المقرر الخاص في تقريره الأول لضرورة وضع أحكام قانونية دولية أعم لحظر وواد أنشطة المرتزقة ، وتشجيع الدول على سن قوانين محلية لمناهضة هذه الأنشطة .

خامسا - الإطار الدولي لزيارة أنغولا

٤١ - يرى المقرر الخاص من المناسب أن يعلّق على المفاوضات الثلاثية الجارية بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا مع قيام الولايات المتحدة بدور الوسيط ، حيث أن إعادة إقامة السلم بين أنغولا وجنوب افريقيا ، مما يسمح بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا وبضمان احترام تقرير مصير البلدان المشتركة في النزاع والتوصل إلى اتفاق نهائي ، يمكن أن يهيئ أيضا ظروفًا تؤدي إلى إنهاء وجود المرتزقة في المنطقة . وكانت هذه المفاوضات بمثابة مشهد خلفي لزيارة المقرر الخاص لأنغولا بحيث كان ما يبدي له من آراء يعكس دائما التصميم السائد على تحقيق الانفراج . وهكذا

فإنه لا يمكن تجنب الإشارة الى العملية التفاوضية الجارية إذا أريد الإسهام في مقترحات السلم والصداقة والتعاون والتنمية في هذا الجزء من الجنوب الافريقي .

الف - الارتزاق كعنصر في النزاع الاقليمي

٤٢ - بالرغم من أن أنغولا أصبحت مستقلة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ وأنها لا تشترك في حدود مع جنوب افريقيا ، فقد استمرت حرب الاستقلال فيها على شكل حرب غير معلنة مع جنوب افريقيا ، وهو النزاع الذي تحاول المفاوضات الجارية حسمه . وتكمن أسباب هذا النزاع في احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لاقليم ناميبيا الذي يشترك في الحدود مع أنغولا ، وفي محاربة أنغولا ودول خط المواجهة للفصل العنصري في جنوب افريقيا ، بما ينطوي عليه ذلك من الدعم الإيجابي للمؤتمر الوطني الافريقي ، وفي موقف أنغولا المؤيد لاستقلال ناميبيا ، وفي تقديمها للدعم والحماية الاقليمية الى سوابو ، وفي قيام جنوب افريقيا بتقديم المساعدة المالية والدعم السوقي والعسكري الى منظمة يونيتا ، مما يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لأنغولا ويقوض سيادتها ، كما يكمن في النهاية في اعتراض جنوب افريقيا على الوجود الكوبي في أنغولا ، وهو موقف رفضته أنغولا على أساس أن مثل هذا الوجود يتفق مع قواعد القانون الدولي وينبثق عن اتفاق فيما بين دولتين ذواتي سيادة . ومن الواضح أن هذه العوامل تشكل حالة نزاع دولي مسلح غير معلن لا بد لفهمه بالكامل من أن توضع في الاعتبار الصلات القائمة بين مخططات السيطرة ومصالح جنوب افريقيا في المنطقة وبين الاحتلال غير الشرعي لناميبيا والهجوم على سيادة أنغولا بسبب موقفها الموالي للاستقلال ، وكذلك ، في النهاية ، أعمال سوابو بالنسبة لناميبيا وأعمال المؤتمر الوطني الافريقي بالنسبة لجنوب افريقيا .

٤٣ - وبينما يتطور النزاع تظل ناميبيا رازحة تحت الاحتلال السياسي والعسكري لجنوب افريقيا في انتهاك للحكام الصريحة الصادرة عن مجلس الامن . وعلاوة على ذلك فإن أراضيها ما فتئت تستخدم للعمليات العسكرية التي يقوم بها جيش جنوب افريقيا النظامي . وهكذا تشن الحملات الهجومية للقضاء على أعمال المقاومة التي تقوم بها سوابو في ناميبيا ، كما تجهز قوات يونيتا بالاسلحة ، وتقتصف الأراضي الانغولية ، مما يؤدي الى خسائر مدنية ويلحق الاضرار بالنقاط العسكرية الاستراتيجية ، ووصل الامر الى احتلال مناطق في أنغولا (مقاطعات ناميب وكونين وكواندد وكوبانغو) على حدود ناميبيا .

٤٤ - وهذه الحرب غير المعلنة قائمة ، على نحو ما ذلك ، منذ حصول أنغولا على الاستقلال . ففي الداخل دأبت حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا على مواجهة أعمال

مسلحة من جانب مجموعات لا تعترف بسلطتها ومن جانب الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا في الشمال الشرقي ولاسيما من جانب منظمة يونيت التي ركزت قواتها في المناطق الجنوبية بعد أن تلقت دعما ماديا وماليا وعسكريا من جنوب افريقيا . ولا ريب أن جنوب افريقيا كانت مسؤولة عن أعمال القتال الرئيسية باعتبار أنها هي التي قامت بأول غارات عسكرية على طول الحدود الجنوبية وتقهقرت الى ناميبيا ثم غيرت هدفها من تدمير قواعد دعم سوابو الى شن حملة هجومية مفتوحة على أنغولا . ولقد أصبح ذلك واضحا الآن من عدم امتثال جنوب افريقيا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وإصرارها على أن يتوقف التنفيذ على الانسحاب المسبق للقوات الكوبية من أنغولا . ولا يوجد في نص القرار مثل هذا الربط .

٤٥ - والواقع أن هجوم جنوب افريقيا على أنغولا أصبح حامي الوطيس ابتداء من العقد الجاري . وكجزء من هذه الاستراتيجية زادت عمليات دعم منظمة يونيتا وإيجاد تنسيق أكبر بين قواتها ، ووجهت الهجمات ، علاوة على ذلك ، بصورة مباشرة وبخاصة الى قواعد الجيش الأنغولي واحتل مناطق الحدود في الجزء الجنوبي من البلد . وهكذا فإن من الواضح أن هناك محاولات لإضعاف أنغولا سياسيا واقتصاديا وعسكريا لإرغامها على وقف دعمها لسوابو والمؤتمر الافريقي الوطني بما يعيق عملية التعمير الوطني في أنغولا ويؤدي ، كنتيجة شاملة ، الى تقليل فرصتها التفاوضية في مواجهة جنوب افريقيا والاحتفاظ بالوجود المهيمن لهذا البلد الاخير في جميع أنحاء المنطقة .

٤٦ - ولا يعد استخدام المرتزقة في هذا النزاع متناقضا قط مع هذه الاستراتيجية الواضحة نظرا للأهداف المتعددة لهذه الأنشطة ، ويوحى ما جمع من أدلة من أن تحويل التدريب العسكري المقدم من جنوب افريقيا الى منظمة يونيتا التام لأنغولا يشمل استخدام المرتزقة لضمان الكفاءة العسكرية لهذه المنظمة ولتنفيذ العمليات التي يرجح القيام بها بواسطة قوات تشترك مباشرة في نزاع داخلي كالتخريب والتعذيب والأنشطة الاجرامية . ومن شأن تنظيم وحدات خاصة مثل "كتيبة الجامومي" والكتيبة الحادية والثلاثين ووحدة كويغيت أن يعكس ميزة استخدام المرتزقة في وحدات خاصة غير تقليدية تعمل بالارتباط مع قوات جنوب افريقيا النظامية ولكنها تشترك في الأعمال المنطوية على القسوة أو المخاطرة الشديدة والتي يفضل فيها ، من الناحية الاستراتيجية ، عدم استعمال القوات النظامية . وهكذا يبدو أن وجود المرتزقة ناتج عن قيام النزاع وحالة الحرب غير المعلنة في المنطقة .

باء - عملية المفاوضات الجارية

٤٧ - إن الدليل على وجود إرادة سياسية للاستعداد بقدر أكبر لوضع حد لحالات النزاع والحرب غير المعلنة في المنطقة يتمثل في الاجتماعات التي عقدت في غضون هذا العام واستمر فيها بحث تسوية الخلافات التي لم تحل بعد . والواقع أنه عقدت حتى اليوم ستة اجتماعات ثلاثية (أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا ، بوساطة الولايات المتحدة) جرى فيها السعي الى التوصل الى حل سلمي للنزاع في الجنوب الافريقي . وقد عقدت هذه الاجتماعات على التوالي في لندن والقاهرة وجنيف وبرازافيل ونيويورك ، وتابعها بترقب بالغ الرأي العام العالمي الذي يقدر باهتمام كل ما يسهم في تعزيز الانفراج والسلم في العالم .

٤٨ - وكانت وسيلة الاطلاع على سير المفاوضات هي البيانات الصحفية التي كانت تصدرها الاطراف المتحاوره والتي كان يُستنتج منها حدوث تقدم كبير فيما يتعلق بالاتفاق على المعايير الاساسية لحل المسائل الخلافية ، ومنها تنفيذ قرار الامم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يضع موضع التنفيذ عملية استقلال ناميبيا . وهناك اتفاقات أخرى ، أشير إليها في هذه البيانات وأعلنت بالاقتران بتقديم المفاوضات الجارية ، تشير فيما يبدو الى اعتماد تدابير عملية تستهدف العمل فورا على الحد من خطر المواجهات العسكرية وخلق الظروف اللازمة لاستمرار المفاوضات والانتهاء منها بنجاح .

٤٩ - ويرى المقرر الخاص أن هذه المفاوضات أنشأت حالة جديدة يمكن أن تؤدي الى قيام سلم مكفول بين أنغولا وجنوب افريقيا . وهذا يمكن أيضا أن يخلق الظروف اللازمة لحل مشكلة الارتزاق ليس فقط في أراضي أنغولا ولكن كذلك في بلدان أخرى من بلدان خط المواجهة التي نددت بوجوده .

٥٠ - إن الحقيقة المعروفة للكافة ، وهي أن المفاوضات قد أدت بالفعل الى اتفاق على قبول حكومة جنوب افريقيا الفعلي تنفيذ خطة الامم المتحدة الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، تعتبر عاملا آخر للاستقرار والسلم لا بد من أن ينعكس بالضرورة على السير الإيجابي للمفاوضات . والامل أن تتفق الارادات أيضا بشأن النقاط الأخرى من المفاوضات التي لا تزال معلقة .

٥١ - وإذا ما تم إدماج جولات المفاوضات والاتفاقات الجزئية التي اعتمدت حتى الآن في معاهدة سلم نهائية ، فستنتهي حالة الحرب غير المعلنة التي تؤثر في المنطقة

وسيسود الانفراج والسلم في مناطق النزاع الأخرى . وهذا هو بالتحديد ما تعمل الأمم المتحدة على تحقيقه . وقد قام الأمين العام بزيارة جنوب افريقيا في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ لإجراء محادثات بشأن استقلال ناميبيا ، وحصل على موافقة بريتوريا على إيغاد فريق فني تابع للأمم المتحدة إلى ناميبيا لاتخاذ الترتيبات اللازمة لوزع الفرق المدنية والعسكرية التابعة للمنظمة .

٥٢ - وتتصل مسألة معلقة أخرى بالمقاومة التي تشنها يونيتا ضد حكومة أنغولا . فمن الواضح ان هذه مسألة لا تخضع للتفاوض الدولي ، نظرا لأن المعني فيها هو صراع داخلي . ولأنغولا ، في سياق اتفاقات السلم ، الحق في المطالبة بوقف المعونة المالية والتدريب العسكري ووجود المرتزقة الذين قبلتها يونيتا من أطراف ثالثة . وبدون هذه المساعدة ، التي تصل إلى حد التدخل ، فإن قدرة يونيتا العسكرية ستتناقص ، وقد قامت يونيتا بالفعل ، نتيجة انسحاب جنوب افريقيا من جنوب أنغولا ، بالتخلي عن مجموعة من المواقع ، ولا سيما على طول خط بنغويلا للسكك الحديدية . وإذا ما كانت هذه هي الحال ، فإن الصراع الداخلي في أنغولا سيتحول إلى الحقل السياسي ويمكن لحكومة البلد أن تنفذ سياسة "الرافة الوطنية" المقترحة .

٥٣ - وقد وضعت اللمسات الأخيرة على هذا التقرير في بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر . وبالتالي ، فلم يكن لدى المقرر الخاص أي معلومات من شأنها أن تمكنه من توقع ما سيحدث في الأيام المتبقية قبل (تشرين الثاني/نوفمبر ، وهو اليوم الذي قد يكون قد تم فيه التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن المسائل المعلقة ، بالإضافة إلى المباشرة في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولهذا السبب ، فإن هذا التقرير يعتبر تقريراً أولياً . ومع ذلك ، فإن المقرر الخاص يعتبر أنه سيكون قد تم إلى حد بعيد تيسير المسؤوليات الموكلة إليه فيما يتعلق بمشكلة الارتزاق في افريقيا الجنوبية الغربية ، فيما لو تم حل الصراعات السياسية والاقليمية التي أفضت إلى الحرب غير المعلنة بين جنوب افريقيا وأنغولا وإلى وقوع الاعمال العدائية التدخلية ، التي تتم في سياقها تجنيد المرتزقة وتدريبهم وتمويلهم واستخدامهم . وسيؤدي السلم الذي ننشد حلوله إلى القضاء على هذه الممارسة التي تستحق الشجب . ولكن في الوقت نفسه ، ونظرا لأن الارتزاق أداة يمكن أن يتحول استخدامها إلى خطر مستتر على الاستقرار في أنغولا ومجمل افريقيا الجنوبية الغربية ، ويصبح من الضروري أن يظل المجتمع الدولي يقظا ويساعد في هذا الصدد الأجهزة القانونية الدولية والوطنية المناسبة التي ينبغي لها توفير الحماية والضمان ضد وقوع احتمالات مقبلة لهذه الاحداث . التي أدانتها الأمم المتحدة بوصفها جرائم ضد الإنسانية والسلم .

٥٤ - وختاما ، فإن المأمول أن تتحدد مفاوضات السلم الجارية فتقدم بذلك مساهمة إيجابية لحل الصراعات الأخرى في الجنوب الأفريقي ، التي لوحظ فيها كذلك وجود المرتزقة ، ولا سيما في الصراع القائم بين جنوب أفريقيا وموزامبيق .

سادسا - الاستنتاجات

٥٥ - ١١ أدانت الجمعية العامة مرارا وتكرارا الارتزاق وأي علاقة للدول في ذلك النشاط ، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة . بيد أن مشكلة الارتزاق ووجود المرتزقة لا تزال قائمة بالضخامة ذاتها لأغراض التدخل في مختلف الصراعات . ونظرا لطابع مشكلة الارتزاق ومداهها وجديتها فقد أعلنت الجمعية العامة أنها تشكل جريمة ضد السلم والانسانية ، مما يعني أن من الضروري إدانة ومكافحة أي حادثة أو حالة تشير في الواقع إلى استخدام مرتزقة يتورطون في أي صراع ويقومون بإعاقة حق الشعوب في تقرير مصيرها وانتهاك حقوق الإنسان .

٥٦ - ١٢ وتشتمل أنشطة المرتزقة ، حسبما ذكر في الاستنتاجات الواردة في التقرير الأول ، بأفعال غير مشروعة دوليا كالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والمقاومة العسكرية لحركات التحرير الوطني وانتهاك السلامة الإقليمية للدول وسيادتها واستقلالها وزعزعة استقرار الحكومات الشرعية والإطاحة بها وإخضاع البلد المستهدف لمصالح الدولة التي تقوم بإثارة الصراع وانتهاك الحقوق الأساسية للأفراد .

٥٧ - ١٣ وقد أثبتت الزيارة التي قام بها المقرر الخاص إلى أنغولا للاطلاع مباشرة على الشكاوى التي تقدّم بها ذلك البلد وسوابق والمؤتمر الوطني الأفريقي فيما يتعلق بوجود المرتزقة في إقليم أنغولا ، أن أنغولا تعرّضت بالفعل في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥ وحتى اليوم لهجمات متواصلة ضد أراضيها ومنشآتها وسكانها اشترك فيها عملاء مرتزقة . وقد تم محاكمة بعض هؤلاء المرتزقة وإعدامهم عام ١٩٧٦ ، وتم سجن آخرين واطلق سراحهم بعد اتهامهم لفترة الأحكام التي صدرت ضدهم أو نتيجة لعمليات التبادل . وفي كل حالة من الحالات ، تم أمام المحاكم الأنغولية إثبات وضع جميع هؤلاء الأفراد الذين اتهموا بالارتزاق .

٥٨ - ١٤ وقد تعرّضت للقنبلة مخيمات سوابق والمؤتمر الوطني الأفريقي في أنغولا ، فضلا عن ممثلي هاتين المنظميتين في البلدان الأفريقية والأوروبية الأخرى كما تعرّضت مكاتبهما لهجمات تدميرية وأفعال إجرامية تسببت في فقدان الأرواح . وقد لوحظ

الانخراط النشط للعملاء المرتزقة في اقتراح هذه الأفعال . كما يجري استخدام أنشطة المرتزقة ضد سوابو داخل ناميبيا بسبب النضال الذي تخوضه الحركة من أجل الاستقلال والحركة التي تشنها ضد احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا . وفي حالة المؤتمر الوطني الافريقي ، تشكل الهجمات التي يشنها المرتزقة ردا على معارضة تلك الحركة لسياسات العزل العنصري التي تتبعها حكومة بريتوريا .

٥٩ - ٥١ واتهمت حكومة أنغولا جنوب افريقيا باحتلالها العسكري لأراض في مقاطعاتها الجنوبية ، وباستخدام ناميبيا لشن الهجمات على أنغولا ، وبالتدخل في الشؤون الداخلية لأنغولا عن طريق تقديم الدعم المالي والتقني والعسكري الى يونيتا ، وباستخدام كل من قواتها النظامية والمرتزقة لتحقيق تلك الأهداف . ويقوم المرتزقة بأفعالهم إما كأفراد لدعم يونيتا ، أو كفرق متخصصة مدمجة في القوات النظامية لجنوب افريقيا ، كما في حالة الكتيبة الحادية والثلاثين و "كتيبة الجاموس" . وأشارت حكومة أنغولا الى وجود المرتزقة في يونيتا .

٦٠ - ٦١ كما قامت سوابو والمؤتمر الوطني الافريقي باتهام حكومة جنوب افريقيا بتجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم لشن هجمات ضد أعضائها ومرافقها . وتفيد التقارير المقدمة منهما أن هؤلاء العملاء المرتزقة ينتمون الى بلدان أوروبية وافريقية ، وكذلك الى بلدان من أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة .

٦١ - ٧١ ويرتبط وجود قوات المرتزقة في المنطقة ارتباطا مباشرا بالنزاعات التي لا تزال قائمة في المنطقة ، وبالاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، والحرب غير المعلنة التي تشنها جنوب افريقيا على أنغولا والتمرد الذي تقوم به يونيتا ضد حكومة أنغولا . ولذلك ، فإن إزالة هذه المشكلة يتطلب تحقيق الانفراج في المنطقة وإبرام اتفاقات تضمن تقرير المصير والسيادة والسلامة الإقليمية لأطراف النزاع .

٦٢ - ٨١ ومن شأن المفاوضات الراهنة التي تجري بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا بوساطة الولايات المتحدة أن توفر فرصة للتوصل الى اتفاقات ستمكّن من إقامة السلم بين أنغولا وجنوب افريقيا على أساس مُرضٍ وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يضمن استقلال ناميبيا . وإذا ما تحققت هذه التوقعات ، فستتوقف الأعمال العدائية وستنسحب جنوب افريقيا الى أراضيها وستُحترم سيادة الدول في المنطقة واستقلالها وسلامة أراضيها ، ولن يكون هناك تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ولن يسمح باستخدام الاقليم الوطني من أجل القيام بأعمال الحرب أو العدوان أو العنف

ضد الدول الأخرى ، وسيكفل حق كل دولة من الدول في السلم والاستقرار والتنمية ، وستتخذ ترتيبات للتحقق من الامتثال لهذه الالتزامات التي تم التعهد بها ، وأخيراً ستجري تعبئة التعاون الأفريقي والدولي من أجل تنمية المنطقة . وفي هذا السياق من الانفراج والسلم والتعاون ، فإن هناك ما يبعث على الأمل في تلاشي أنشطة المرتزقة .

٦٣ - ١٩ وعلى أي حال تكشف المشاكل التي وصفت آنفا ضعف الصكوك الدولية التي تضع القوانين لمناهضة ممارسات الارتزاق وصعوبة اثبات صفة الارتزاق في هذه الممارسات عند حدوثها . وبالمثل فإن من الواضح غياب التشريعات المحلية لمنع ومعاينة أنشطة الارتزاق وتجنيد المرتزقة أو تمويلهم أو تدريبهم .

سابعا - التوصيات

٦٤ - يماغ هنا عدد من التوصيات المنبثقة من الاستنتاجات الأنفة كتكملة لتلك المرفوعة في التقرير الأول الذي قدمه المقرر الخاص .

٦٥ - ١١ يشدد المقرر الخاص مرة ثانية على الحاجة للتماس توافق في الآراء يمكن أن يقود إلى القضاء الفعال على ممارسات الارتزاق . ومن أجل ذلك ينبغي بذل جهود إضافية للتوصل إلى توافق دولي في الآراء بهذا الشأن ، وينبغي اعتماد سياسات تعاقب على ممارسات الارتزاق ، وينبغي تقديم الدعم لعمل اللجنة المختصة لموضوع صياغة اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم ، وأن يُطلب إلى الدول الأعضاء إدراج العقوبات المناسبة في تشريعاتها الوطنية على الأشخاص الذين يرتكبون جرائم الارتزاق . وينبغي تطبيق تلك العقوبات مع الاعتبار اللازم للضمانات الإجرائية ، والحق في محاكمة عادلة ، وحقوق الإنسان الأساسية الأخرى . وينبغي أن تكون العقوبات ذاتها صارمة بدون أن تمتد لتصل حد عقوبة الإعدام ، التي يعتبر الغاؤها مرغوبا .

٦٦ - ١٢ بما أنه قد أصبح واضحا أن ممارسات الارتزاق لم تختف عموما ويبدو أنها ضالعة في حالات النزاع لاسيما في حالة الحرب غير المعلنة ، والتدخلات وانتهاكات حق الشعوب في تقرير المصير ، فإنه يوصى بأن تؤكد الجمعية العامة مجددا ادانتها لممارسات الارتزاق ، لافتة الانتباه لطبيعتها كجرائم ضد السلم والانسانية ، مقترحة على الدول الأعضاء الحاجة إلى اتخاذ تدابير محددة لمناهضة أنشطة الارتزاق .

٦٧ - ١٣١ نظرا لوجود شكاوى عن اشتراك جنوب افريقيا في تجنيد المرتزقة ، وتمويلهم ، وتدريبهم واستخدامهم في أعمال قد انتهكت سيادة أنغولا وأدت إلى خسارة في الارواح بين السكان الافريقيين وإلى إضرار بالمتلكات ، فإنه يوصى بأن تخطر الجمعية العامة حكومة جنوب افريقيا بتلك الشكاوى حتى تتمكن من الرد على الاتهامات ، فاذا ما ثبتت مسؤوليتها ، يصار إلى اتخاذ التدابير المناسبة للتعويض والمنع والمعاقبة .

٦٨ - ١٤١ بما أنه تجري مفاوضات قد تمهد السبيل لسلم مستقر في افريقيا الجنوبية الغربية ، فإنه يوصى بأن تؤيد الجمعية العامة بقوة هذه المفاوضات وأن تفعل اللازم لضمان توقيع اتفاقية سلم بين أنغولا وجنوب افريقيا ، تتماشى مع احترام سيادة الدول وحققها في تقرير المصير وسلامتها الاقليمية ، مزيلة بذلك أي شكل من أشكال أعمال العداء أو العدوان أو العنف التي يمكن أن تشن من أراضي بلد ما ضد آخر ، ولضمان القضاء على ممارسات الارتزاق . وينبغي بالمثل أن لا تبخل بجهد في السعي للتنفيذ التام لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) لاستقلال ناميبيا .

٦٩ - ١٥١ أخيرا ، يكرر المقرر الخاص استعداداه في أن يسهم في عملية السلم التي بدأت في افريقيا الجنوبية الغربية والتي قد تمتد إلى الجنوب الافريقي ككل ، حيث أن تعزيز هذه العملية سيكون أكثر السبل الناجعة في استثمار شأفة ممارسات الارتزاق المذكورة في هذه المنطقة . ولهذه الغاية ينبغي التحري بصورة شاملة عن الشكاوى الخاصة بممارسات الارتزاق التي قدمتها بلدان أخرى .
